لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتمعت وناقشت ميزانيته

عبد الصمد : «المحاسبة» يشتكي من عدم تعاون «الائتمان»

■ البنك لم يوفر المكان المناسب لمراقبي الديوان للقيام بمهامهم كاملة

■ فريق الديوان لم يتمكن من مقابلة مدير عام البنك على مدار السنتين السابقتين رغم طلبهم المتكرر

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

■ اللجنة تبينت من انه تم إدراج الاعتمادات اللازمة لـ 108 وظائف جديدة للكويتيين

■ البنك لن يتمكن من استغلال المبلغ المقدر لتنفيذ المبنى الجديد وسنرسل طلبا للمالية بهذا الشأن

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي وناقشت ميزانية بنك الائتمان الكويتي للسنة المالية 2015 / 2016 حيث قدرت ايرادات البنك ب 90.464.000 دينار وبزيادة قدرها 15% عن الايرادات المقدرة للسنة المالية السابقة في حين ان المصروفات المقدرة للبنك قد زادت بنسبة 21% عن ما هو مقدر في السنة المالية السابقة لتبلغ 49.189.000 دينار

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد ان ديوان المحاسبة اشتكي من عدم تعاون بنك الائتمان معه حيث لم يوفر له المكان المناسب لاداء اعماله مما جعلهم يعملون في بيئة غير مناسبة

واضاف تم احلال موظفي البنك في غرف موظفي الديوان والمراقبين الماليين ولم يمكن فريق الديوان من مقابلة مدير عام البنك على مدار السنتين السابقتين رغم طلبهم المتكرر علي المقابلة

واوضح عبد الصمد ان اللجنة طالبت بان يتم التحقيق في امر عدم تمكين فريق الديوان من قابلة مدير عام البنك لمعرفة ما اذا كان هناك خلل في التنسيق الاداري في مكتبه ام لا وموافاة اللجنة بما تنتهي اليه عملية التحقيق

وتابع عبد الصمد مؤكدا انه باستعراض البنك لميزانيته للسنة المالية 2015 / 2016 تبين الاتي

١- تم اقرار الاعتمادات اللازمة ل ١٥٨٩ قرضا عقاريا لبناء القسائم الخاصة وشراء البيوت والشقق ولقروض التوسعة والترميم للسكن الخاص والبيوت

الحكومية

٢- تم اقرار الاعتمادات اللازمة ل ٧٧٧٢ قرضا اجتماعيا

٣- تم ادراج الاعتمادات اللازمة ل ١٠٨ وظيفة جديدة للكويتيين

واوضح فيما يخص مشاريع بنك الائتمان فقد تحفظت اللجنة علي تقرير المبلغ المقدر لمشروع مبني البنك الجديد والبالغ ١٤ مليون دينار حيث ان المشروع لا يزال قيد التصميم ولن يتمكن البنك من استغلال كامل المبلغ المقدر لتنفيذ المشروع كما هو مقدر له في الميزانية مشيرا الي ان اللجنة سترسل اللجنة لوزارة المالية كتابا بهذا الشان

وذكر عبد الصمد ان اللجنة بدات برصد ظاهرة جديدة لدي الجهات الحكومية في المشاريع الانشائية وهي تعيين مدير للمشروع دون وجود حاجة فعلية له اثناء تنفيذ المشروع حيث ان المشاريع الحكومية تحتوي علي عقود اشراف مع المقاول المنفذ للمشروع هذا بالاضافة الي اشراف الجهة الحكومية نفسها علي مشروعها

أكد أنها أشبه بعمل تنظيمي

الرويعي : التعديلات علي قانون المرئي والمسموع لن تقوض الحريات

الرويعي متحدثا خلال المؤتمر بمجلس الامة

اكد رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية د. عودة الرويعي ان التعديلات علي قانون المرئي والمسموع وما سواها لن تقوض الحريات وانما ستكون داعمة لها مشددا علي ان التعديلات هي اشبه بعمل تنظيمي

وقال الرويعي انتهينا في اللجنة من وضع الترتيبات الخاصة بالحلقة النقاشية التي تبدأ اليوم ولمدة ثلاثة ايام

واضاف تناقش الحلقة في يومها الاول الاعلام الالكتروني الجديد الذي يتالف من 27 مادة وفي اليوم التالي سيتم مناقشة ما يختص بالمرئي والمسموع وقد خصص اليوم الثالث لمناقشة قانون النشر والمطبوعات

ولفت الرويعي الي ان القوانين الثلاثة تعتبر ركائز اساسية يعتمد عليها العمل الاساسي والاعلامي والتربوي

وشدد الرويعي علي تنظيم العمل في الاعلام الالكتروني لضبط العملية حتي من يتحدث يكون مسئولا خصوصا ان وسائل الاتصال الاجتماعي انتشرت بشكل كبير داعيا كل من لدية رغبة في الراء الموضوع حضور الحلقات النقاشية للوقوف علي المثالب وايجاد الصيغة التوافقية لاصدار التشريعات التي تخدم البلد وتنظم العمل وفي سؤال وجه للرويعي عن اعتراض النائب فيصل الدويسان فيما يخص عدم ادراج اقتراحه ضمن جدول اعمال اللجنة اجاب بان الموجود علي جدول اعمال مجلس الامة هو مجرد رد من اللجنة التعليمية علي اقتراح النائب نبيل الفضل بخصوص تعديل جزئي علي احدي مواد المرئي والمسموع والمتعلق بتغليظ العقوبات

وتابع الرويعي بان النائب الفضل اثار ذلك في غير جلسة والامر ليس له علاقة بجدول اللجنة التعليمية مؤكدا ان اللجنة لم تناقش اي قوانين حتي الان.

محذرا من استمرار المجاملات على حساب الحق في تجاوزات الحيازات

الدويسان يطالب العمير بإحالة المتسببين بالفوضي في «الزراعة» إلى النيابة

فيصل الدويسان

طالب النائب فيصل الدويسان وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير باتخاذ قرار شجاع واحالة كل المتسببين بالفوضي في هيئة الزراعة والثروة السمكية الي النيابة العامة محذرا من استمرار المجاملات علي حساب الحق في تجاوزات الحيازات الزراعية

واضاف الدويسان اعتب علي الوزير العمير الذي طلب من النواب عدم التحقيق في حيازات الوفرة علي اعتبار انه سيشكل لجنة من الفتوي والتشريع لهذا الغرض وبعد ان انتهت اللجنة من مهمتها اعتبر العمير ان قرار اللجنة الوزارية ناقصة وغير دقيقة

وتساءل الدويسان هل كلا من هذا يأتي بعد ان جاء تقرير اللجنة الوزارية علي غير مزاجك

واضاف سمعنا انك ستحيل مسؤولا في الهيئة الي مجلس تاديبي معتبرا ان هذه الاحالة بمثابة حماية لهذا المسؤول

وقال الدويسان اذا احال العمير المقصرين الي النيابة العامة بتهم واضحة فانه بذلك يكون الوزير الاصلاحي وان لم يفعل ذلك فسنعتبره الصندوق الاسود لحماية الفاسدين في الهيئة

ومن جانب اخر قال النائب فيصل الدويسان انه فوجئ بأن تعديلاته التي تقدم بها علي قانون المرئي والمسموع لم يتضمنها مشروع القانون الحالي مؤكدا انه تقدم بهذه التعديلات منذ عام 2009 في الفصل التشريعي الثالث عشر وظل يعاود تقديمها في المجلسين المبطل الاول والثاني

وذكر الدويسان انه مع الاسف فان لجنة شؤون التعليم والارشاد البرلمانية لم تعر اهتماما للتعديلات المقدمه من شخص مختص ناتبا عن الامة ويعكس راي الشعب واضاف كان الاولي باللجنة ان تقدم هذه التعديلات علي المشروع الحكومي او حتي تضمنها في التقرير ليتم مناقشتها لاسيما وانها تتناول ادق التفاصيل

واعلن الدويسان انه سيقاطع حلقات النقاش المعنية بمناقشة تعديلات قانون المرئي والمسموع لانها تحصر اهتمامها فقط في المشروع الحكومي

واضاف ان اعضاء اللجنة التعليمية ليسوا جادين وكل ما يريدونه هو مجرد غطاء شرعي للمشروع الحكومي الخاص بالتعديل علي قانون المرئي والمسموع وتمريره وطمأنته الشعب من هذا القانون

واوضح ان اللجنة التعليمية خالفت اللائحة الداخلية للمجلس بعدم تضمين تقريرها سوي المشروع الحكومي فقط بينما تجاهلت كافة التعديلات النيابية وقال انه سيوجه رسالة الي مجلس الامة لاعادة التقرير الموزع من قبل اللجنة التعليمية في تعديل المرئي والمسموع بان تتضمن كافه التعديلات المقدمه في هذا الخصوص

بحضور ممثلي مؤسسة التأمينات الاجتماعية

«الموارد البشرية» ناقشت تعديلات قانون مكافأة نهاية الخدمة

لجنة الموارد البشرية

ممثلو التامينات

اجتمعت لجنة تنمية الموارد البشرية اليوم " امس " بحضور ممثلي مؤسسة التامينات الاجتماعية لمناقشة التعديلات علي قانون مكافاة نهاية الخدمة

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. خليل عبد الله ان اللجنة بصدد تقديم تعديلات علي القانون مشيرا ان احد التعديلات يقضي بان يكون العمل بالقانون من تاريخ اقراره وليس من 1-1-2015 لان هناك مجموعة من الموظفين سواء في القطاع الخاص او الحكومي تمت احالتهم الي التقاعد قبل هذا التاريخ سالف الذكر وذلك لأسباب ليس لها علاقة بالسن وحتي يستفيد هؤلاء من قانون مكافاة نهاية الخدمة مبينا انه تم الموافقة علي هذا التعديل

وذكر عبد الله ان هناك تعديل اخر يتعلق بان يكون اشتراك المؤمن عليه في مكافاة نهاية الخدمة واحد بالمئة والحكومة تدفع ستة ونصف بدلا من ان يدفع اثنين ونصف والحكومة تدفع خمسة ونصف فيما يتعلق باستقطاعات نهاية الخدمة وقال ان اللجنة بانتظار رد مؤسسة التامينات الاجتماعية بشان الكلفة المالية المتعلقة بهذا التعديل وما اذا كانت الكلفة قابلة للتطبيق من عدمه

وأوضح عبد الله ان اللجنة قررت فيما يخص البديل الاستراتيجي هناك طلب ورد اللجنة من رئيس اتحاد نقابات البترول يوسف يعقوب رمضان بان يتم دعوتهم في اجتماع اللجنة للاستماع الي وجهات نظر العاملين في القطاع النفطي بشان البديل الاستراتيجي وتمت الموافقة علي هذا الامر وستقوم اللجنة بدعوة جميع النقابات المهتمة بهذا الامر في القطاعات المتخلفة لاستطلاع رايهم في البديل الاستراتيجي

وعن قانون القياديين قال عبد الله هناك اقتراح مقدم من النائب جمال العمر تم مناقشته وقررت اللجنة دعوة وزراء التخطيط والتنمية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته الوزير المعني بديوان الخدمة المدنية اضافة الي وزير المالية بصفته رئيس مجلس الخدمة المدنية لاستطلاع ارائهم فيما يخص قانون القياديين

وكشف ان اللجنة بصدد التعديل علي المرسوم الصادر في شان القياديين لان هذا المرسوم لا يتوافق مع الوجه النيابية والتوجه داخل اللجنة

على أن يكلف المجلس الحالي بأخذ ما يراه مناسبا تجاه القرارات

«المرافق العامة» توصي بالموافقة على تأجيل تشكيل «البلدي»

■ الخرافي : الوزير الجسار أكد عدم قطع الكهرباء عن المواطنين وحل المشاكل المتعلقة بالسداد بطريقة مبرمجة

اجتماع لجنة المرافق العامة

اوصت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها اليوم " امس " بالموافقة علي المرسوم بالقانون رقم 119 لسنة 2013 في شان تاجيل تشكيل المجلس البلدي علي ان يكلف المجلس البلدي الحالي باخذ ما يراه مناسبا تجاه القرارات التي بتت بها اللجنة المشكلة وفق المرسوم اما بالموافقة عليها او رفضها.

وقال رئيس اللجنة النائب عادل الخرافي في تصريح للصحافيين بمجلس الامة ان اللجنة عقدت اجتماعها بحضور وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء احمد الجسار حيث ناقشت الاقتراحات بقوانين المتعلقة بعدم جواز قطع الكهرباء عن المشتركين

واضاف ان اللجنة اوصت برفض هذه المقترحات حيث اكدت الوزارة عدم قطعها الكهرباء عن المواطنين وحلها المشاكل المتعلقة بالسداد بطريقة مبرمجة كما استعرضت عزمها ادخال نظام بطاقات الدفع للكهرباء مشيرا الي ان البيانات بحسب الوزارة تفيد بأن معدل المبلغ المستحق للوزارة عن المتخلفين عن السداد يبلغ نحو 1800 دينار للفرد.

ولفت الخرافي الى تأجيل البت بالاقتراح بقانون المتعلق بتجريم اقتناء او بيع او شراء الحيوانات المفترسة الى حين ورود رد الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حول موضع تلك الاقتراحات في القانون حيث تتجه اللجنة الى الموافقة على المقترح

ومن جانبة كشف عضو لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب ماجد موسى عن ان ممثلي وزارة الكهرباء والماء ابلغوا اعضاء اللجنة بأن العدد المتبقي من المتخلفين عن سداد فواتير الكهرباء والماء يبلغ ١٥٪

مشيرا الى ان اللجنة قدمت عدة مقترحات بشأن الية تحصيل المبالغ المتبقية على المتخلفين عن السداد ومنها عدم قطع التيار الكهربائي الا بحكم قضائي وتحصيل مبالغ الفواتير سنويا وبشكل تدريجي يبدأ بخمسين دينار في العام الاول وينتهي في الاعوام التي تليه الى ١٥٠ دينار.

وقال موسى " ان اللجنة وافق اليوم على اقتراح برغبة بتسمية شارع باسم النائب السابق غنام الجمهور كما ناقشت عدة اقتراحات ومنها تجريم تربية الحيوانات المفترسة وبانتظار تعديلات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية تمهيدا لاقراره بصيغته النهائية.

وتابع موسى كنا ناقشت اللجنة بحضور وزير الكهرباء ووزير الاشغال احمد الجسار عددا من الاقتراحات بقوانين بشأن تحصيل فواتير الكهرباء والماء من المواطنين ومنها عدم قطع الكهرباء الا بحكم محكمة وكذلك تقسيط التحصيل على سنوات تبدأ بواقع خمسين دينار في العام الاول ثم ترتفع تدريجيا لـ ١٠٠ دينار و١٥٠ الى ان يتم سداد اجمالي المبلغ المستحق مبينا ان وزارة الكهرباء طلبت مهلة للنظر بالمقترحات المقدمة وابداء الراي حولها . ونوه موسى الى ان المتبقي من شريحة عدم سداد الفواتير يبلغ ١٥٪ من اجمالي المتخلفين عن السداد ومن سدد وحصلت الوزارة مبالغ فواتير استهلاكهم للكهرباء والماء بلغ ٨٥٪.